

## الفصل الثالث

### النظم الاجتماعية

تناولنا في الفصول السابقة التعريف بعلم الاجتماع وأغراضه . وبنائه النظري والمنهجى كركيزة تنطلق منها لتفصيل القول في بعض مقاصد العلم ومباحثه التى تميزه عن غيره من العلوم .

وتد رأينا أن نخصص هذا الفصل للحديث عن النظم الاجتماعية باعتبار أن من أهداف العلم دراسة أصول النظم الاجتماعية وتطورها ومدى تكيفها مع المتطلبات المتغيرة في المجتمع .

وتبدأ هذه الدراسة بالتعريف بآدى، ذى بدء بمفهوم النظام الاجتماعى وأهميه وخصائصه ثم تنتقل الى اعطاء أمثلة لهذا النظام حتى نكون على بينه من كنهه ومحتواه وأصوله ، وقد رأينا أن نركز على بعض النظم الاجتماعية التى لها أهميتها وخطورتها ، وإن لم نتجاهل أهمية باقى النظم الاجتماعية الأخرى ، فالهدف هو معرفة كيفية دراسة علم الاجتماع للنظام الاجتماعى . وهذه النظم هى : النظام العائلى ، والنظام الاقتصادى ، والنظام السياسى .

#### التعريف بالنظام الاجتماعى - خصائصه وأهميته :

حرف تحديد مفهوم النظام الاجتماعى ، فانه يجدر القول أنه ليس سلوكا يبدو واضحا من خلال تفاعل الأفراد أو الجماعات كفاعلين اجتماعيين لهم سلوك اجتماعى ، بل أن النظام الاجتماعى لىبدو بشكل واضح فيما يظهر بين الأفراد والجماعات من تساند واعتماد متبادل ، وبمعنى آخر فانه يمكن القول أن أنماط النظام الاجتماعى تمثل ظاهرة حقيقية يمكن دراستها في موضوعية وحيدة قبل ظهور الأفراد كأفراد ، ومن هنا فان النظام الاجتماعى يتسم بالعمومية ، الأمر الذى دفع البعض الى القول بأن أنماط النظام

الاجتماعى تبدو فى صورة ملكيات عامة وهو ما يطلق على النظام الاقتصادى ، وليس لها صفة الفردية مثلا ، بلا جدال فان هناك متغيرات اجتماعية تتدخل فى اصفاء صفة العمومية على نظام الملكية ، مثل ثبات الظاهرة أو درجة تغيرها أو علاقات القوة بين أجزاء الظاهرة ، أو المتطلبات الوظيفية التى ترضى الغير ، وسيادة مفهوم التماسك بين الملكيات العامة ، كل هذه المكيث وان كان لها صفة العمومية ، الا أن الأفراد يتركون بصماتهم عليها كنظام اجتماعى ومن مجموع هذه البصمات تتكون وحدة النظام بين الأفراد كاجزاء ، وقد عبر دوركايم عن ذلك حين يرى فى كتابه « قواعد النهج فى علم الاجتماع » ان المجتمع ليس عددا من الأفراد ، فالانساق الاجتماعية انما نشكل عن طريق المنظمات الاجتماعية التى تملك خصائصها وسماتها من طبيعة المجتمع ذاته .

وعلى المستوى الثقافى ، فان تنظيم الحياة الاجتماعية سوف يتأثر غالبا بالقيم والمعتقدات والتقاليد ، والأنماط التى تحكم الأعمال الاجتماعية ، وباختصار فان النظام الاجتماعى يمثل درجة من التفاعل بين العوامل الاجتماعية التى أصبحت تؤثر فى العلاقات الاجتماعية تلك التى تصبح بالضرورة لها قواعد التنظيمية (١) .

وعلى هذا يمكن القول أن النظم الاجتماعية حيث لا يمكن أن نعيش الجماعات عشوائيا وبلا ضوابط ، بل ينبغى أن تنظم حياتها الاجتماعية وفق نظم وقواعد يخضعون لها فى كافة مظاهر حياتهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقضائية والعائلية ... الخ . وبمعنى آخر ينبغى أن يكيف الأفراد سلوكهم وفقا لما ارتضته الجماعة من نظم تضمن تحقيق اراحتهم ورغباتهم وتتسبب حاجاتهم ، وعلى هذا الأساس فان النظام الاجتماعى بالمفهوم الشامل يحقق تكاملا بين القواعد التنظيمية وعى جوهر النظام بين الوسائل والاساليب فى مجال التطبيق .

وفضلا عما تقدم فان النظام الاجتماعى يحقق الترابط والوحدة بين

---

(١) Marvin E. Olsen : The Process of social organization

أفراد المجتمع ومؤسساته • ويشعر الجميع من خلاله بالثبات والطمأنينة المادية والمعنوية ، ومن هنا تفسير ترابط وتكامل أدوار النظم الاجتماعية ككل من أجل ضمان سير المجتمع حثيثا نحو التقدم (١) •

ونخلص من كل ما تقدم أن للنظام الاجتماعي خصائص محددة منها :

أولا : يتميز النظام الاجتماعي بأنه يقوم بوظيفة كوحدة فى النسق الثقافى الكلى فهو تنظيم لأساليب الفكر التى تبدو من خلال النشاطات الاجتماعية •

ثانيا : يتسم النظام الاجتماعى بالدوام والاستمرار ، وذلك لأنه لم يظهر كنظام الا بعد مرحلة طويلة حتى وافقت الإرادة الكلية على اعتباره نظاما ينظم شؤون المجتمع •

ثالثا : من الطبيعى أن يكون للنظام الاجتماعى هدف يعمل على تحقيقه من حيث تحقيق درجة من الثبات والاستقرار داخل المجتمع ، واختراع كافة اللوسائل التى تعمل على تحقيق أهداف النظام ، وإن كان من البديهي أن تتبدل أهداف أى نظام تحت تأثير عامل الوقت •

رابعا : ونظرا لما يتسم به النظام الاجتماعى من ثبات واستقرار ، فإن هذه السمة قد تصفى عليه سمة الجمود فى بعض الأحيان نظرا لما تتميز به قواعده من قوة اجتماعية ضابطة على سلوك الأفراد والجماعات بحيث تجعلهم أقل ميلا إلى التغيير والرضا بالواقع الاجتماعى •

خامسا : وأخيرا فإن النظام الاجتماعى يعمل على ترابط أجزاء النظام الكلى فى وحدة مترابطة فى نسق ثقافى متداخل ومتساند وظيفيا (٢) •

وعلى هذا كان من الطبيعى أن يقوم علم الاجتماع بدراسة النظم الاجتماعية لأن مثل هذه الدراسة تعد من أبرز مباحث العلم نظرا لتغلغل

---

(١) د • احمد الخشاب : دراسات فى النظم الاجتماعية • القاهرة

الحديثة • الطبعة الأولى ٥٧ ص ٩ •

(٢) د • عبد الحميد لطفى : مرجع سابق ص ٧٥ •

نشاطات النظام في كافة نواحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وغيرها .

وسوف نوضح في الفقرة القادمة مدى أهمية هذه الدراسة من خلال استعراضنا لخصائص بعض النظم الاجتماعية وهي : النظام العائلي ، والنظام الاقتصادي ، والنظام السياسي .

### أولا : النظام العائلي :

تعتبر الأسرة نظاما اجتماعيا أساسيا بالنظر الى وظائفها الأولية في الانتاج كما كان قديما ، وأن لها مستوى أداء وظيفي وتضع من القواعد التي ينظم بمقتضاها السلوك الفردي والجماعي فضلا عن أنها أسنوب الزواج وعاداته وتقاليده ومستوياته ومسئوليته ومعايير احترام كل طرف لوجهة نظر الطرف الآخر بالإنسانة الى ما تؤديه الأسرة من وظيفة التنشئة الاجتماعية ، هكذا تعتبر الأسرة نظاما اجتماعيا يمثل تجسيدا للنظام العائلي بعامة .

وتنشأ الأسرة عن طريق الزواج وهو موافقة تعاقدية ينظمها المجتمع الذي يحدد أسلوب العلاقات الزوجية ، وتحميها كافة النظم التقليدية والرسمية فالتابو يحرم العلاقات الجنسية بين الوالدين والأطفال ، كذلك فان نظم الزواج من الداخل أو الخارج تحدد كنظام - اجتماعي - في مرحلة ما من التاريخ أسلوب اختيار شريكة الحياة ، كما أن نظام العائلة يحدد القواعد الضابطة لمن يلتقى مسؤولية رعاية وتدريب الأبناء ، كما يحدد الطلاق للحالات التي يسببها تتحلل العلاقات الزوجية .

ان تفاصيل هذه القواعد والتنظيمات ربما تعدد لون الثقافة أو انتقال أنماط ثقافية الى أنماط أخرى من وقت لآخر ، لكن لا يوجد مجتمع انساني يكون فيه الأفراد أحرارا في ممارسة أنشطتهم الجنسية ذلك ان العادات والتقاليد التي تنظم الجنس انما تتبع أساسا من خلال النظام العائلي (١) .

هذه لحة سريعة تحدد سمات الأسرة كنظام اجتماعي ، وسوف نزيد

---

George Lundberg & Others : Sociology, Harper New (١)  
York p. 577.

الأمر أيضا بماناقشة عدة متغيرات أساسية هي : تطور الأسرة • وظيفة النظام العائلي • التحضر وتغير نسق العائلة •

### تطور العائلة :

وجدت الأسرة كنظام اجتماعي منذ القدم وتتكون من الزوج والزوجة أو مجموعة الزوجات والأطفال - وكان نطاق العائلة قديما عند اليونان والرومان شاملا حيث كانت تضم الأقارب والأرقاء والموالي كما انتظمت الأسرة عند عرب الجاهلية جميع الأقارب من ناحية الذكور ، وكذلك الموالى وتقوم القرابة عندهم على الادعاء لأعلى صلات الدم •

ثم أخذ نظام الأسرة يضيق شيئا فشيئا حتى وصلت للأسرة الى حجمها المعروف لنا حاليا واقتصرها في الغالب على الزوج والزوجة والأبناء • وعن تطور الرقاسة في الأسرة فقد مر في عدة مراحل منها : المرحلة الأمية وتتميز بزعامة الأم للأسرة في مرحلة ما من التاريخ حيث كانت الأم تمارس سلطانها على أبنائها ، بينما يرى بعض العلماء أن المرحلة الأبوية كانت النظام الأول للأسرة في التاريخ القديم • بينما توجد المرحلة الانفرادية أو الاستقلالية حيث يصبح كل فرد مسؤولا عن تصرفاته وقد ظهرت هذه المرحلة في المجتمعات الأوروبية والأمريكية نتيجة للتطور الاقتصادي ، إلا أن هذه المراحل لا تعد حتمية بالنسبة لجميع الشعوب (١) •

واضح من العرض السابق أن بناء الأسرة قد تطور من الاتساع الى الضيق وذلك بتأثير المتغيرات الاجتماعية واتساع حجم المجتمعات وتعقد العلاقات وغيرها وهذا ويؤكد الرابطة القوية بين الأسرة كنظام اجتماعي وباقي الانساق الأخرى في المجتمع •

### وظيفة النظام العائلي :

حيث يعتبر التكاثر من أول الوظائف التي تقوم بها الأسرة حتى نضمن استمرارية الزيادة في السكان فضلا عن اشباع الدافع الجنسي بشكل يبقى على المجتمع كيانه ومعاييره ، وتقوم الأسرة فضلا عن ذلك بوظيفة رعاية

(١) د • عبد الحميد لطفى : مرجع سابق ص ١١٠ •

الأبناء ،حيث تعتبر رعاية الطفل الانسانى من اطول فترات الرعاية عنده الكائنات لان الطفل يعجز عن اشباع حاجاته الأساسية بنفسه ولذلك فهو في حاجة الى مساعدة الغير وتقوم الأسرة أيضا بتنشئة أفرادها اجتماعيا وتلقنهم قيم مجتمعهم وعاداته وتقاليده بحيث تخلق منه كائنا اجتماعيا . ويرتبط بهذه الوظيفة أسلوب الرقابة الاجتماعية على أفرادها . فالأسرة بهذه الصورة أداة اجتماعية ضابطة على سلوك الأفراد في الداخل والخارج مع الجماعات الأخرى .

كذلك فهناك وظيفة لا تتوفر الا في اطار عائلى عى اشباع احاجيات النفسية للفرد لتكون شخصيته سوية فهو في حاجة الي ان يحب وأن يحب وأن يعترف به وأن يستجلب له وأن يشعر بالأمن والطمأنينة (١) .

تلك هي أبرز الوظائف العامة للنظام العائلى والتي تتوفر عند الأسرة في اغلب المجتمعات ولكن يضاف اليها وظائف أخرى تتعلق بظروف البيئة الاجتماعية التى تنشأ فيها الأسرة ، ففي الريف مثلا تحتملك وظائف الأسرة الاضافية الى مجموعة من المتغيرات الاجتماعية المتعلقة بما يسود القرية من قيم وتقاليد وعادات .

الا ان وظائف الأسرة بالصورة التقليدية لم تعد تمثل ظاهرة اجتماعية في مجتمعاتنا المعاصرة ذلك أن كثيرا من هذه الوظائف قد انتقلت الى مؤسسات اجتماعية وتربوية وصناعية أخرى . بعد أن كانت الأسرة في الماضى مؤسسة شاملة في وظائفها ، اقول أن اتساع النطاق الوظيفى - للأسرة واندى كان محكوماً بانهظمة اجتماعية معينة ، قد تغير بفعل وسائل التغير الاجتماعى المتحدة ، وأصبحت الدولة مسئولة عن توفير دور التربية ووسائل الرعاية الصحية والرفاهية وربما يمكن القول أن تنظيم دوافع العاطفة والحب والصداقة هي السمة المتبقية لوظيفة الأسرة حتى وقتنا الحاضر ومن ناحية أخرى فان العاطفة الأسرية انما تعكس مدى الثبات في بناء الأسرة ومدى التغير فيه (٢) .

---

(١) د . على فؤاد احمد : الاجتماع الريفى . القاهرة الحديثة ١٩٥٩

ص ٧٨

Lundberg : op. cit. p. 40.

(٢)

وهكذا تبدو علامات التغير الاجتماعى واضحة فى تأثيرها على البناء  
الوظيفى للأسرة ، فكما ضاقت نطاق الأسرة مع مرور الوقت ، كذلك فقد  
انكسرت الوظيفة الأسرية وانتقل أغلبها الى مؤسسات المجتمع ، معنى ذلك  
أن الأسرة كنظام اجتماعى قد تأثرت كإى نظام آخر بعوامل التغيير المستمر  
وسوف نزيد هذه الفكرة إيضاحاً فى الفقرة التالية .

### التحضير وتغير نسق العائلة :

ويتضح مما سبق أن هناك تغيرات بنائية وظيفية حدثت فى الأسرة ،  
هذه التغيرات إنما تجيء مواكبة لمستوى التغيرات التى تحدث فى النظام  
الاجتماعى العام داخل المجتمع . ومن مظاهر التكيف مع هذا التغير ما يبدو  
من تطور فى علاقات أفراد العائلة بعضهم ببعض ، ويرى بعض الباحثين أن  
هذه التغيرات الاجتماعية العامة والأسرية ، إنما هى مظهر من مظاهر التغير  
الحضارى نتيجة لاتساع ونمو المدن ، وعلى هذا يمكن القول أن مع اتساع  
شبكة التحضر فإنه سوف يكون هناك تأثير عميق فى أنساق العزلة داخل  
الأسرة ، بل انه يمكن أن ننظر الى هذه التغيرات من خلال بعدين أساسيين :

الأول : التغيرات التى تحدث بين العائلات التى تقسم فى أو نهجر الى  
المدن .

الثانى : التغيرات التى تتم فى إطار الأسرة الريفية التى تتأثر بشكل ما  
بالمؤثرات الحضرية .

وخلال القرن الحالى فإن هناك ملايين الأسر متنوعة الأنماط البنائية  
والوظيفية قد انتقلت من موطنها الأصلى واستقرت فى المدن ، تلك الأسر  
ووجهت بظروف متغيرة ومتعددة ، واختلف فيما بينها فى درجة التكيف مع  
الأوضاع المستحدثة وقد لا تتمكن أسر كثيرة من مواجهة الموقف الجديد أو لم  
تنهيا بعد لمواجهة الأنماط الحضرية المفككة ، ويقودها ذلك الى تدهور نظامها  
العائلى وتبرز مشكلات الطلاق والهجر . كذلك فإن من سمة التغير الأسرى  
ظهور بعض الصراعات الداخلية على عكس ما هو مشاهد من تضامن فى الأسرة  
الريفية .

وهناك بعض الاعتبارات حول التغير فى النظام العائلى منها :

١ - حدوث تغيير في قوة البناء العائلي عن تغييره في سلطة ومكانة للزوج على أطفاله وزوجته مع زيادة الاعتماد على السلطة المتصاعدة للزوجة بعد أن توفرت لها فرص العمالة .

٢ - نشأة علاقات داخلية جديدة قائمة على الحرية الفردية الواسعة سواء للذكور أو الإناث تلك الحرية التي قد تمتد لتشمل حرية اختيار أصدقاء ، بل واختيار الأشخاص المرغوب في الزواج بهم .

٣ - حدوث تغيير في الأدوار الاجتماعية سواء داخل الأسرة أو خارجها ، وبميل هذا التغيير إلى سيادة النزعة الفردية مما ينبىء بظهور موجات انحلالية .

٤ - العزوف عن الزواج مؤقتا نتيجة للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية الجديدة وقد ينظر إلى الأفراد غير الراغبين في الزواج نظرة خاصة من قبل المجتمع قد تمتد لتصفهم بضعف المكانة ورغم ما قد يتميزون به من موارد اقتصادية متاحة .

٥ - حدوث تغيير في بناء الأسرة والاتجاه إلى الأسرة الصغيرة التي تشتمل على الزوج والزوجة والإبناء . تلك الأسر لها أنماطها البنائيه الوظيفية المثمرة .

٦ - امتداد النزعة الفردية لتشمل علاقات الأفراد وخارج نطاق الأسرة وبالتالي يكون التفاعل بين الأفراد والجماعات قائم على المنفعة المتبادلة التي قد تسوء فتؤدي إلى تدهور وانحلال اجتماعي .

٧ - حدوث تغيير في معنويات الأسرة المعاصرة ، وإلى جانب ما قد يجدر من نسجام داخلي قد يحدث نوع من الغموض والابهام الذي يهدد بمشكلات متوقعة (١) .

تلك هي ملامح التغيير المعاصر في الأسرة بصفة عامة ، وأود مناقشة أحد مظاهر هذا التغيير وهو خروج المرأة إلى مجال العمل . ففي دراسة عن « الزواج

---

Noel P. Gist and Sylvia Flia Favor : urban society (١)

Fifth Edition, Crowell, New York, 1965 p. 364.

والطلاق ، قام بها جاكوبسون Jacobson ويحدد فيها عناصر القوة والضعف في البناء العائلي تحت تأثير التغيير في الزواج والطلاق ويفسر هذا التغيير في درجة الانسجام العائلي نتيجة حدوث تغيير من التقليدية في العلاقات الأسرية إلى ظهور مرحلة المساواة بين الزوجين خاصة بعد اشتغال المرأة ، ولم يحدث هذا التغيير مصادفة ، وإنما جاء نتيجة تأثير متغيرات اجتماعية مستحدثة عجلت بظهوره ومن ثم تأثيره في بناء الأسرة ووظيفتها حيث تغيرت سلطة ومكانة الرجل بعد أن عملت زوجته الأمر الذي أدى إلى زيادة مشكلات الأسرة المعاصرة ومنها حدوث الطلاق نتيجة المنازعات المستمرة حول سلطة اتخاذ القرار داخل الأسرة وظهور الزوجة كمصدر اقتصادي جديد داخل الأسرة إلا أن الدخل الإضافي نتيجة اشتغال المرأة قد لا يكون سواء على طول الخط وإنما إذا حدث التعاون والاحترام المتبادل بين الزوجين يمكن الطرفين من تحقيق السعادة الزوجية الأسرية ، أن قوة وتماسك البناء العائلي كما يرى جاكوبسون يأتي لترقيعات الزوجين حول السلطة المشروعة لكل منهما ومدى احترام كل طرف لسلطة الطرف الآخر ، ويختتم جاكوبسون دراسته بوجهة نظر ترى أن قرارات الأسرة ينبغي أن تكون قسمة مشتركة بين الزوجين من أجل الاحتفاظ بسياسة أسرية سعيدة حتى ولو لم تعمل الزوجة (١) .

ومما لاجدال فيه أن نتائج هذه الدراسة هي حقائق مؤكدة لما نلمسه اليوم من مشكلات الأسرة المعاصرة خاصة تلك التي يعمل فيها الزوجين ومحور هذه المشكلات الدفاع عن « المكانة الاجتماعية » للزوجين ، فالزوج يشعر بضعف المكانة أمام زوجته كمصدر اقتصادي جديد في الوقت الذي ما يزال يرغب في الحفاظ على سلطة اتخاذ أي قرار داخل أسرته والزوجة تدافع عن مكانتها الاجتماعية هي الأخرى وذلك لشعورها أنها مصدر اقتصادي وتسهم بقدر ما في إسماع الأسرة وعلى هذا ينبغي أن تتغير أنماط العلاقات الاجتماعية التطبيقية ليحل محلها عنصر المشاركة والمساواة وإذا ما تصادمت وجهتي النظر بدأت مشكلات الأسرة في الظهور .

ويشير ونفورد Wel Ford إلى النتائج التيسيرية للتغيير الاجتماعي

(١) Norman W. Bell and Ezra F. Vogel : A Modern Introduction to the Family The Free Press New York, 1960 pp. 137 139.

الذى أصاب بناء العائلة فيرى أن وصول المرأة الى مرحلة المساواة الحقيقية أحدث تحولا في العلاقات الشخصية داخل العائلة ويرى بلاكستون Blackstone حول عقد الزواج أن الزوج والزوجة شخصية واحدة أمام القانون ، لقد تعطل الرجود القانوني للمرأة أثناء الفترات المعينة من الزواج لكن سرعان ما حصلت على حقها في الديموقراطية والتملك ، ولكي نتجه بالاسرة الى سعادة - حقيقة ينبغي أن نوجه الملكية داخلها لخدمة جميع الأعضاء (١) .

إن كل ما يمكن قوله عن النظام العائلي أنه مجموعة من القواعد والمعايير المضابطة لسوك الأفراد داخل الأسرة وخارجها ، وتتعلق هذه القواعد بكل ما يخص الأسرة ابتداء من تكوينها واستمرارها أو حدوث انفصال فيها ، وقد تطور هذا النظام على نحو ما بيناه حتى تأثر بكافة متغيرات العصر الاجتماعية والتكنولوجية وغيرها بحيث أصبحنا أمام نمط محدد من الأسر الصغيرة لها مقوماتها وخصائصها التي يشكلها النظام العائلي المتطور .

### ثانيا : النظام الاقتصادي :

يعتبر النظام الاقتصادي من أبرز النظم الاجتماعية تأثيرا في بناء المجتمع ووظائفه ، وشأنه شأن أى نظام اجتماعي آخر فقد أصابه التطور حتى وصل الى المرحلة المعاصرة المتأثرة بروح التكنولوجيا والتغير الاجتماعي السريع .

### تطور النظام الاقتصادي :

يمكن القول أن الانسان عرف النشاط الاقتصادي منذ القدم حيث كانت الأسرة وحدة إنتاجية تبدو فيها ظاهرة الاكتفاء الذاتي لظروف المجتمع حينذاك .

ظهر بعد ذلك ما يسمى بنظام تبادل الهدايا في المواسم المختلفة بشرط أن يقوم الطرف الآخر برد مثلها في مناسبات أخرى وأن تكون مساوية لهما في القيمة ، جاء هذا النظام بهدف إيجاد روابط الصلة بين الأفراد التي أن اتسم بالصيغة الاقتصادية النفعية .

A. Welford and others : society, Problems and (١)

methods to study, Routledge and Kegan Paul, London 1962, p. 416

ثم ظهر نظام تبادل الخدمات في الزراعة على سبيل المثال ، وهذه الخدمات أيضا ، كانت مينا على الانسان المقدمة اليه الخدمة ، يقوم بردها عملا للطرف الآخر .

وبعد أن أخذ نظام التبادل شكل التجارة ظهر نظام اقتصادى جديد خصوصا بعد أن تعارفت الجماعات على قيم معينة لتحديد قيمة الأشياء كان يقال أن البقرة تساوى عددا من الماعز ، ويبدو أن تحديد الأسعار القائم في مجتمعاتنا هو من رواسب هذا النظام واتجهت المجتمعات بعد ذلك الى اتخاذ وحدات معينة مثل أدوات الزينة والأسلحة مما يحفظ لرد الهدايا مثلما استخدم الشرق القديم الذهب والفضة والنحاس كوسيلة لتخزين الثروة .

ثم استخدمت النقود بعد ذلك أساسا لتقدير قيمة الشيء ووسيلة للاستبدال ، وهو ما يطلق عليه بالنظام النقدي ، ومع تقدم الزمن عقدت الأسواق لتبادل السلع واتسع نطاقها مع ظهور النقود ثم الحن .

وارتبط الناس في هذه المرحلة الجديدة بروابط المكان والاقامة ونعدت أنواع السلع وتنوعت الأعمال ، وتطورت المبادلات التجارية في هذا الدور بتطور الجماعة .

وظهرت بعد ذلك مرحلة الاقتصاد القومى حيث صار لكل أمة اقتصادها القومى وفقا لمواردها وامكانياتها ، ومن هنا لم تعد الجمارك بين مدن الاقليم الواحد ضرورية وتبع ذلك تسهيل طرق النقل والمواصلات وتوحيد العملة .

ونلاحظ خلال القرن التاسع عشر مرحلة الاقتصاد الدولى حينما بدأت الدول تتشايك علاقاتها الاقتصادية ، وتتطور صناعاتها وتسهيل طرق مواصلاتها فظهرت الأسواق العالمية مثل سوق الذهب وسوق القطن ومن الطبيعي أن يظهر هذا النظام الدولى في الاقتصاد لأن الدول لم تعد تستطيع أن تفي باحتياجات أبنائها فاضطرت الى التبادل التجارى (١) .

ويسرد في الوقت المعاصر نظامان اقتصاديان عالميان هما : النظام الرأسمالى الذى يسود الكتلة الغربية ، والنظام الاشتراكى الذى يسود دول الكتلة الشرقية .

(١) د . عبد الحميد لطفى : مرجع سابق ص ٨٧ .

تلك هي نبذة موجزة عن تطور النظام الاقتصادي . بصفة عامة وسنه  
شأن النظام العائلي أو أى نظام اجتماعى آخر قد تآثر بظروف كل عصر وتشكل  
بحسب المتغيرات السائدة الى أن أصبح على ما هو عليه الآن .

تفسير نشأة النظام الاقتصادي : وتجدر الإشارة الى أن ظهور هذا  
النظام قد ارتبط بطبيعة الحال بالسلوك الاقتصادي عند الفرد والجماعة  
وبهنا أن نوضح تلك النقطة فنقول ان ضرورة العيش تتطلب مستوى معين  
من القيام بالأعمال سواء من جانب الفرد أو الجماعة ، والعمل هنا ان هو  
الانشاط اجتماعى منظم لتحقيق الكفاية الاقتصادية واشباع رغبات الأفراد ،  
أما كيف يتم هذا النشاط الاقتصادي فانه يتقرر من خلال العلاقات الاجتماعية  
مستند الى كفايات فيزيقية ومعيشية ، وتكنولوجية ، وتنظيمية ، حتى انه  
في القبائل البدائية مثل قبائل البوشمان والهوبى نجد أن المراهقين تقريبا  
يعملون ساعات طويلة لتحقيق مستوى اقتصادى متواضع .

وتلعب البيئة الطبيعية دورا في مدى اقبال الأفراد على القيام بالعمل  
من عدمه ، فنجد البعض يحققون مستوى معيشى منخفض لأنهم يعملون قليلا ،  
قد يكون ذلك بسبب اعتدال المناخ وتوفر موارد الطبيعة السهلة فيميل السكان  
الى السكن والدعة والخمول ، في حين نجد أن البيئة في الولايات المتحدة  
الأريكية على سبيل المثال تتوفر فيها مصادر طبيعية هائلة وتطور  
تكنولوجى ، ويميل السكان الى استثمار كل هذه الطاقات بفاعلية ، يدل ذلك  
على ان هناك نسبة بين المجتمعات في مدى استثمار قدراتها الاقتصادية  
ومدى تطلعاتها نحو تحقيق مستوى معيشى مرتفع وبمعنى آخر فان هناك  
تباينا في السلوك الاقتصادى بين الأمم والشعوب .

وإذا أدخلنا دور الآلة في تحقيق مستوى معيشى هائل فان الفرد عن  
طريق استخدام الآلة تزداد كفاءته في العمل ، وبالتالي يتطور نظامه الاقتصادي  
ويصبح أكثر قدرة من الآخرين نحو تحقيق أنشطة مختلفة ومن هنا يظهر  
مبدأ تقسيم العمل ذلك أن المجتمعات الصناعية المتقدمة تأخذ بهذه الظاهرة  
لتطوير نظريات معينة في الكيمياء مثلا ، وتجدر الإشارة الى أن الفائدة المحققة  
من هذا النظام تصبح قسمة مشتركة بين جميع العاملين و البناء انصاعى ،  
وبالتالى تتحقق زيادة الانتاج ، ويرتبط بهذه الزيادة الاعتقاد في ضرورة

توزيع العائد من العمل بحسب درجة اسهام كل جماعة داخل اطار المصنع سواء كان اسهاما ماليا أو فكريا أو اداريا أو تخطيطيا ، ويتعلق بالعائد ما هو معروف من بتأثير قانون العرض والطلب وأثر العادات ونسق القيم والثقافة للجماعة في المجتمعات المختلفة ، ومن الانظمة الاقتصادية ما لا يستطيع ارضاء رغبات الجماعة ومن ثم فانها سرعان ما تبحث عن نظرية بديلة تحقق لها ما تريد (١) .

معنى ذلك أن النظام الاقتصادي يرتبط في ظهوره أو تطوره بمتغيرات مختلفة منها ما يتعلق بالانسان من حيث درجة استعداده للعمل وتطوير نشاطه الى ما هو أفضل . ومنها ما يتعلق بالبيئة أقصد ما يتوفر من مواد أولية أو انهار . . هذا هو الجانب المادى الطبيعى . ربح الوقت ذاته يؤثر على سلوك الانسان فاما يدفعه الى الاستثمار الأمثل لتلك الرائد أو أن يضيقه الخمول وانكسل كما هو مشاهد في مجتمعات مختلفة ، كذلك فهناك تأثير العامل المادى التكنولوجى الذى طور بلا شك من قدرات الانسان بحيث أصبح يتطلع الى نظام اقتصادى أمثل .

### النظام الاقتصادى في تفسير برنارد :

يمكن تناول دراسة النظام الاقتصادى ومما نشه حيرت المعاصرة من زوايا عدة كما يشير الى ذلك برنارد Bernard ومن أهمها :

١ - الصناعة والاسواق : ان النظم الاقتصادية تستعمل على كافة السوق والصناعة وان كانت في بعض مظاهرها ، نعتبر ظاهرة اقتصادية العادات والتقاليد والفوانين التى تنظم الانتاج وتبادل السلع والخدمات في اطار لكنها بصفة أساسية ذات طبيعة هندسية وتكنولوجية الا أنها ترتبط بوجود أسواق الظواهر الاقتصادية ذلك أن الانسان منذ وقت بعيد تعلم كيف يتبادل السلع مع أخيه الانسان ويرتبط بذلك ضرورة اتفاق السلعة ، وبناء على ذلك

Lundberg : op. ciit. p. 644.

(١)

ونتيجة للتبادل التجاري يستفيد الطرفان البائع والمشتري خاصة في الوقت المعاصر حيث يتفنن الانسان في اخراج افضل المنتجات ، وتتأثر الأسواق في الوقت الحالي بالعادات والتقاليد والاختراعات ، حتى القوانين التي تنظم عملية البيع والشراء مثل قانون العرض والطلب له تأثيره بطبيعة الحال في هذه الظاهرة أن الصناعة نفسها أو بمعنى آخر تكنولوجيا الصناعة تكون هي في أغلب المجتمعات الحديثة ، ويأتي التباين في النظم والقوانين الخاصة التي تدير الصناعة من حيث ملكية صناعة بعينها ، وما هي حقوق العمال ومن هو صاحب القرار ومن يشتري المواد الخام كل ذلك قضايا تباينت حولها فلسفات المجتمعات الاقتصادية .

٢ - ظاهرة ملكية الشيء - فلو حظ في المجتمع الأمريكي مثلا أن الأفراد يعتقدون في نظام الملكية الخاصة وملكية وسائل الانتاج ، وهناك نسبة حزل مفهوم الملكية قلما نجد فردا بعينه يمتلك صناعة معينة والذي يحدث هو أن يمتلك مجموعة من الأفراد صناعات معينة .

٣ - ادارة الصناعة - لم يعد الملاك اليوم هم بالضرورة مديرو صناعاتهم وانما هناك سلم هرمي متدرج من الفنيين يدير مجتمع المصنع .

٤ - الانتاجية والدخل - ان التكنولوجيا العلمية تحسن وباستمرار الناتج الصناعي ، وبالتالي يزداد الدخل وتلعب السياسة دورا مؤثرا في تحقيق الناتج القومي ، وكمثال فانه في الولايات المتحدة تزداد الانتاجية بصورة فعالة وعلى وجه الخصوص في المناطق الحضرية عنها في مناطق الريف وفي الغرب عنها في الجنوب وعلى كل فان الانتاجية في زيادة مستمرة .

٥ - توزيع الدخل القومي - ان أحد الدلالات تشير الى ان اختلاف في توزيع الدخل بين الطوائف المهنية حيث يوجد تركيز هام في مستويات الدخل المرتفعة ويرجع زيادة الدخل في مستويات الدخل الهابطة الى زيادة أجور العاملين زيادة مطردة أو الى حركة السكان بعيدا عن مناطق الدخل الهابطة وتجدر الإشارة الى ان زيادة دخل الأسرة انما يعود بالتالي الى زيادة دخل المجتمع ويستنتج ذلك بانحالي زيادة في مشروعات الخدمات .

٦ - انتشار ظاهرة الفقر : هناك عدة عوامل تعتبر متغيرات عامة تسبب

هذه الظاهرة حيث يشير التحليل الاقتصادي الى بساطة دخل بعض الأفراد لضعف اندخل الشهري أو عدم حاجة المجتمع لدور الذى يؤديه الفرد ، كما قد يتقاضى بعض الأفراد دخولا بسيطة نظرا لانتمائهم الى جماعات غير متساوية في الفرص التعليمية والعمالة أو بسبب المرض وقلة الانتاجية .

٧ - تنظيم العمل : نلاحظ أنه على الرغم من أن التحسين و مستوى الدخل قد يكون نتيجة للتحسن في التكنولوجيا التي هي الأخرى تزيد من انتاجية العمل فان البعض يحلو له أن يرجع ذلك الى عامل التنظيم - حيث نجد أحيانا أن الرجال والنساء وحتى الأطفال يعملون في ظروف سيئة مع انخفاض في مستوى الأجور وبسبب ذلك يقومون بتنظيم أنفسهم في اتحادات ويعرفون كيف يستثمرون قدراتهم ويبدو أنه مع التنظيم في مجال العمل فان الكفاية الانتاجية تكون على مستوى عال ، كذلك هناك من التشريعات ما يحمى حقوق هؤلاء الذين يفضون الى اتحادات حيث يوجد قادون الحد الأدنى من الأجور والحد الأقصى لساعات العمل (١) .

ويبدو من التحليل السابق لمفهوم النظام الاقتصادي عند برنارد أنه أقامه وفق ما يسود المجتمع المعاصر من متغيرات ذات طبيعة اجتماعية واقتصادية مستحدثة ، ذلك أنه ربط بين جوانب هذا النظام وأوضح العنصر والمعلومات المفسرة لطبيعة الظواهر الاقتصادية المعاصرة ، وفوق ذلك فإنه نظر الى بناء الصناعة والانتاج نظرة شاملة تبدو فيها سمة التكامل .

**التربط بين الاقتصاد والسياسة :** تجدر الإشارة الى أن هناك تربط أكيدا بين النظام الاقتصادي في أي مجتمع وبين النظم السياسية فيه ، بمعنى أن النظام السياسي قد يلعب دورا مؤثرا فيما يشوب اقتصاد المجتمع من تقدم أو تخلف ، بل قد يعزى التخلف الاقتصادي في المجتمعات النامية الى تخلف أبنيتها السياسية ورغم ذلك يعتقد بوير Bauer أن الاعتماد المتزايد باقتصاديات هذه المجتمعات إنما يعود الى الماضي حيث قام الكلاسيكيون بدراسة النظم الاقتصادية المتأثرة بالتقاليد المختلفة والسياسات

---

Jessie Bernard : Socio'ogy, sixth Edition The C.V. (١)  
Comp 1962 U.S.A. p. 201.

الباية الأمر الذى يدفعنا الى ربط الدراسة الاقتصادية للشعوب والمجتمعات  
النامية بدراسة النظم السياسية ، بل ان نقارن بين النظم الاقتصادية  
والسياسية معا مقارنة ذات قيمة تطبيقية حتى في اطار الاقتصاد المتكتم  
ويجب ان تقوم هذه المقارنة بناء على فروض اقتصادية علمية تختبر مدى  
ثباتها وصحتها من خلال مستوى الاداء عند العاملين ، وأن الاهتمام بدراسة  
تخلف النظم الاقتصادى في المجتمعات النامية سوف يؤدي بانتالى الى  
الوصول نحو تكامل العوامل المساعدة على الارتقاء الاقتصادى بل قد يستعين  
رجال الفكر الاقتصادى بالحكومات ورجال الأعمال لتطبيق نظرياتهم المجردة  
لمعرفة الى أى حد تعبر عن مدى تحقيق الهدف ، ويستعان في ذلك بالاحصائيات  
بشكل واضح في كثير من فروع الدراسة الاقتصادية فضلا عن ذلك يستفاد  
من السياق التاريخي للأحداث الاقتصادية (١) .

ويشير الترابط بين النظام الاقتصادى والسياسى الى ما سبق قوله من  
ترابط النظم الاجتماعية وتداخلها وتفاعلها ، ويكفى الإشارة لذلك الى ما سبق  
توضيحه منذ قليل عن الترابط بين السياسة والاقتصاد نظرا لما بين هذين  
النظامين من قوة تداخل وتفاعل وتأثير متبادل .

ويتسم النظام الاقتصادى بعامة بتوافر ظاهرة الملكية وظاهرة تقسيم  
العمل ، وسوف نشير اليهما فيما يلى :

### ظاهرة الملكية :

تعد ظاهرة الملكية ظاهرة اجتماعية لها جذورها فيما يسود المجتمع  
من عادات وتقاليد ، بل انها توضع في اطارها القانونى لحمايتها وتتعلق  
الملكية بنسق التوزيع في مظهره الاستاتيكي ، انها تحوى الحقوق والواجبات  
لفرد أو جماعة تجاه جماعات أخرى .

ويرتبط بظاهرة الملكية في النظام الاقتصادى ما ساد أوروبا في العصور  
الوسطى من انتشار ظاهرة الاقطاع حيث اتجهت الأنظار حينئذ الى أهميه

---

P.T. Bauer : Economic analysis and Policy in under- (١)  
developed Countries, London Routledge Kegan Paul Ltd second  
Edition, 1966, p. 1.

امتلاك الأراضي الزراعية لخلق قيمة الأشياء ، ومن هنا ظهرت الإقطاعيات الشاسعة للملاك - كما أن هذه الظاهرة تواكب انتشار ظاهرة عدم المساواة رغم أن الحكومات تنظر بعين الاعتبار الى العائد من الأفراد والجماعات في صورة ضرائب عامة من أجل توفير الخدمات ، لكن ظهور فكرة عدم المساواة قد أدى الى الانقاص من سلطة الضبط الاجتماعى على سلوك الاقطاعيين ، وهناك صور وأنماط للأقطاع في أغلب المجتمعات وكان على السلطات أن تعمل جاهدة للحد منها بالتطبيق للقوانين العادلة وتضييق حوة الفقر .

وهناك ظاهرة ملحوظة فقد يحدث أحيانا أن توزع حقوق الملكية بين جماعات مختلفة داخل القبيلة أو الجماعة المحلية بطريقة تصعب على الفهم إذ قد تراث أسرة بعينها الأرض . وتراث أسرة أخرى الأشجار المزروعة فوق هذه الأرض .

ويوجد بناء على ذلك في المجتمع قوتان متضادتان في مجال العمل الأرولى تميل الى الاستيلاء وهم الملاك والثانى تميل الى الحد من الملكية ، وتشير نتائج الدراسات في هذا الشأن الى حقيقة الالتزام الحتمى لحق الملكية نظرا لان الشيء المملوك يكون له أهميته عند صاحبه ، لكن التبادل بين المالك والآخرين هو الذى يخلق قيمة هذا الشيء .

وفي مجال دراستنا للنظم الاقتصادية الحديثة ، كان لنا ان نتحدث عن مجال العلاقات التى تحكم سير العمل بين الإدارة والعمال خاصة فيما يتعلق بضوابط توزيع الدخل وتحديد حقوق التملك في مجتمع متغير ، وترجع عادة في الأنشطة الاقتصادية أنماط عامة ومتميزة في جماعات مناحمة وهي فئة المستثمرين والمديرين والعمال والمستهلكين ، ونلاحظ بصفة مطردة زيادة دور الحكومة في الأعمال الاقتصادية لخصائص الأنظمة الاقتصادية حيث تساهم الحكومات في تنفيذ مشروعات تعجز عنها الجهود الفردية (١) .

ينبغي من ذلك أن ظاهرة الملكية خاصة أساسية من خصائص النظام الاقتصادى في المجتمع وتحدد في إطار النظام الاجتماعى العام الذى يحكم

---

(١) Kingsley Davis, Human society, the Naemiillan Comp. New York p. 451.

سير الظاهر المختلفة فضلا عن تأثرها بمتغيرات اجتماعية واقتصادية وسياسية تبرز شكل هذه التركيبة ومدى تطورها .

### ظاهرة تقسيم العمل :

يتسم العصر الحديث بتعدد العلاقات وتشابك الاختصاصات وتنوع المهن الأمر الذي يتطلب ضرورة تقسيم العمل وتوزيع المسؤوليات بين الجماعات المختلفة ضمانا لحسن سير النظام في المجتمع ومنا من تضارب الأهداف .

وتبدو ظاهرة تقسيم العمل في أبسط صورها داخل الجماعات الصغيرة بحكم ما يظهر فيها من تسلسل للوظائف والقيادات الأمر الذي يؤدي الى ظهور وظيفة الرئيس و الرؤوس وتنشأ بين الاثنين علاقات رياضية تحكمها وسائل اتصال حسب القواعد المعمول بها في الجماعة .

ويعتبر مفهوم تقسيم العمل الاجتماعي من المناهج المحورية في علم الاجتماع ويحمل هذا المفهوم معنى التفاعل Interaction والأهداف Goals والأدوار Roles والتكامل Integration ، وكل هذه المفهومات تبدو بشكل علمي في المجالات المهنية (١) وبطبيعة الحال فان ظهور تقسيم العمل بشكل ملموس في الوقت المعاصر ان هو الا نتيجة لازمة لما يسود هذا المجتمع من اتساع في نطاقه المورفولوجي وتعقد شبكة العلاقات الاجتماعية وسيادة النزعة الفردية وتمايز الاختصاصات . . . الخ وكل هذه الخصائص تؤثر بلا شك في نمط الاقتصاد السائد بل تحاول أن تشكل طبيعة النظام الاقتصادي وفقا للسمات المعاصرة للمجتمع ، إذ نجد التخصص أوضح ما يكون في مجال العمل الصناعي حيث يوزع الأفراد على الفروع المختلفة للاقتصاد كل بحسب مهاراته وقدراته وزيادة كفاءته الانتاجية ، أقول ان ظاهرة تقسيم العمل بدت بشكل منظم ومحتم في الوقت المعاصر وان سادت في العصور القديمة بصورة بدائية حسب طبيعة البنيان الاجتماعي وتطورت شيئا فشيئا حتى وصلت الى ما هي عليه الآن .

Theodore D. Kember : The Division of Labor. In (١)  
American sociological Review V. 31 No. 6 December 1972 p. 49.

خلاصة القول أن النظام الاقتصادي كأي نظم اجتماعي يخضع لمنطق التطور ، ويتأثر بشتى المتغيرات الاجتماعية التي تؤدي الى تحولات جزئية أو كلية في عناصره وأجزائه ويعتبر السلوك الاقتصادي للجماعة الترجمة الواقعية لأصول هذا النظام وقواعده وأهدافه كما أن من أبرز سمات ذلك النظام سيادة ظاهرة الملكية ، وظاهرة تقسيم العمل الاجتماعي فضلا عن انتشاره في كافة مظاهر حياتنا الاجتماعية بصفة عامة وارتباطه بالنظم الاجتماعية الأخرى كالنظام العائلي والنظام السياسي وغيرها .

### ثالثا - النظام السياسي :

بادئ ذي بدء فإن أول اشارة الى محتوى انظام السياسي ترجع بنا الى وظيفة الدولة باعتبارها المانكة الوحيدة لكافة وسائل الضبط الرسمي تستخدمها بهدف حماية الجماعة ، فضلا عن أنها تحنكر عنصر القوة في المجتمع وتضع من القواعد والتعليمات لادارة الأقاليم ، ومن هنا فإن الحكومة وهي السلطة التنفيذية تستخدم حقها المشروع في حماية المجتمع في الداخل والخارج . وتوجد أنواع مختلفة من النظم السياسية منها الأسلوب الديمقراطي حيث يختار الأفراد والجماعات شكل الحكومة التي تتشكل البناء السياسي ، كذلك فإن على الباحثين أن يخلطوا السلوك السياسي الواقعي من خلال مفهوم الحرية (1) .

ويرتبط بمفهوم النظام السياسي بعض المصطلحات ذات الأهمية في التحليل السوسبيولوجي لهذا النظام ، ومن بين هذه الاصطلاحات : عنصر القوة Power وعنصر التأثير Influence وعنصر السلطة authority في المجتمع ، وقد علفت هذه المفاهيم في اذهان الناس بطبيعة الحال باعتبارها من سمات النظام السياسي في المجتمع ويهتم بتحليلها كل من السياسي النفذ أو السياسي الذي يهتم بالتخطيط وصياغة النظريات السياسية ، وقد بلصق البعض مفهوم القوة للحكومة القوة بمعناها الشامل : الفضائية والروحية والاقتصادية ، والقوة داخل المجتمع وخارجه . وفي فرنسا على سبيل المثال فإن مفهوم القوة إنما يرجع أساسا الى الحكومة المركزية ، وفي

Kingsley Davis : op. cit. p. 505.

(1)

الولايات المتحدة فإن بناء القوة Power Structure قد تحول من المفهوم السوسولوجي ليصبح مفهوما عاما وشائعا .

وأنه يبدو واضحا أن مفاهيم القوة والسلطة تخضع للتحليل السياسي ، ذلك أن تحليل القوة لا ينتج تقريبا الى النظرية ولكن بمعنى أوسع يتجه الى التحليل للتطبيق بمعنى كيف يعمل الفرد في الحياة السياسية معتمدا على معتقدات عن طبيعة وتوزيع وتطبيقات القوة في الفسق السياسي ، بل أن الأفراد يستطيعون العمل بحسب الموقف ، وقد تواجه القوة السياسية في المجتمع بعمل مضاد وسائله التغيير والثورة بهدف الإصلاح .

وإذا كان مفهوم القوة بهذا الاتساع والشمول ، فإنه في التحليل السياسي يرمى مفهوم « التأثير » عادة الى العلاقة بين الكائنات الانسانية كداهلين وردما لا يوافق المحرسون على ذلك ، ولكنه في التحليل النهائي يعنى التأثير علاقة بين الأفراد والجماعات والمنظمات والهيئات داخل اطار المجتمع ، وبمعنى آخر فإن التأثير يعنى أن « س » من الناس يحاول أن يحترق « ص » من الناس لاقتناعه بفعل شيء ما يقوم هو بفعله حاليا (١) .

اذن فإن كافة المفاهيم ذات الصفة السياسية إنما تستمد مقوماتها من المجتمع الذي نبتت فيه ، وتجدر الاشارة الى أن ما ناقشناه من اطر سياسية ليست وليدة اليوم ، وإنما لها جذور تاريخية عميقة ذلك أن المتبع لتاريخ النظرية السياسية يجد أن أملاطون يتحدث عن مدينته الفاضلة ونظامها الطبقي ويشبه هذه المدينة بالنفس الانسانية تتربط اجزاؤها ونتجه الى غاية واحدة وشعور مشترك بهدف الى اعتبار المدينة أو الدولة أول تنظيم سياسى واجتماعى تدعو اليه الطبيعة ، فالدولة وحدة جمعية تقوم على اساس انسجام الرغبات الخاصة وتوازن الميول ويقرر أملاطون بذلك ان الحاجة الانسانية هي التي تدعو الى الاجتماع الانسانية .

كما ينتهى أرسطو في كتابه « السياسة » الى اعتبار الطبيعة هي الدافعة

---

Robert A. Dahl : Modern Political analysis, second (١)  
Edition, Prentice — Hall of India private Limited New Delhi,  
1972 p. 14.

للأفراد والجماعات الى الاجتماع السياسى الذى يقوم على دعائم قانونية  
قوامها تحقيق العدالة والدولة فى نظره وحدة عضوية تربط أجزائها ارتباطا  
وثيقا لتكتسب صفة الدوام والاستقرار .

كما افاض ابن خلدون فى شرح الامور السياسية فى المجتمع ، وقد سبق  
الى ذلك - فعلى قيام الحكومة الذى يعتبرها ظاهرة طبيعية للمجتمع من أجل  
دوامه واستقراره ويرى أن النظام السياسى يسير وفق شكلين من الادارة  
السياسية : فهناك ادارة عقلية وهناك أيضا ادلة دينية ، والثانية أفضل  
من وجهة نظره فى الوصول بالمجتمع الى خير الدنيا والدين .

وأشار ميكيا فيللى بفضل نظام الحكم المختلط السائد فى بلاد الرومان  
قديما ، غير أنه عدل عن رأيه ليحدد نظام الدولة اما جمهوريا أو ملكيا وهو  
يفضل النظام الجمهورى لأنه النظام الحر الذى تتحقق فيه المساواة والحرية ،  
وظهرت فى نهاية القرن السادس عشر الفلسفة السياسية التى تحاول  
مناقشة أصل الاجتماع الانسانى ودوره وغايته كمقدمة لدراسة فلسفة الدولة ،  
ومن أنصار هذه الفلسفة هو بوز الذى كان نصيرا للملكية المستبدة كما يعتبر  
لوك من انصار نظرية التعاقد التى بلغت أذى مراحلها عند الفيلسوف  
الفرنسى روسو الذى اعتنق فكرة أن الحالة الطبيعية كانت أسعد حياة عند  
الانسان ، ويرى أن الاجتماع الانسانى أصبح ضرورة ، ويلزم اصلاح مفاسده  
عن طريق التنظيم السياسى الصالح .

كما تحدث أوجست كونت عن الحكومة ويرى أن وظيفتها تدل على  
مبلغ تقدم المجتمع ، وهذا التقدم مرهون بنظام هذه الحكومة ، ومبلغ انقياد  
الأفراد لها ، ومدى سلطتها عليهم .

بينما يفسر سبنسر الحكومة كظاهرة عرضية استدعتها ضرورة  
التنظيم الذى بدونها لا يتم تكامل المجتمع ، كما أن قيام الحكومة ، وماتحويه  
من نظم التعاون ووحدة المجتمع لا يؤدي الى التكامل السياسى لا بشرط  
صلاحية البيئة ويرى أن وظيفة الحكومة تقتصر على ما اصطلح أصحاب  
المذهب الفردى على تسميته بالوظائف الأصلية من حيث حماية الدولة  
وتحقيق الأمن (١) .

(١) د . مصطفى الخشاب ، مرجع سابق .

من كل ما تقدم تبحو لنا النظرة الموضوعية لتطور الفكر السياسي عبر العصور ومن خلال تراث الفكر السوسيولوجي ، وواضح من هذه الآراء انها قد تأثرت بالمناح السياسية والاجتماعي السائد في المجتمعات .

ان حديثنا عن النظام السياسي في المجتمع ، كما يشتمل على مناهج محددة كما سبق القول مثل مفهوم القوة والسلطة والحكومة ، فاننا - كاجتماعيين - نجد ترابطا بين هذه المناهج والواقع الاجتماعي الذي نحياه، اذ أنه من الطبيعي أن نلاحظ في المجتمع اتجاهات سياسية معينة عادة ما تسبق فترة الانتخابات ، ويكون للناخبين فيها تأثير على الأفراد والجماعات كما أن عملية توعية المواطنين بأهداف الانتخابات العامة في المجتمع رغم أنها حركة سياسية فانها في ذات الوقت ذات طابع اجتماعي يؤثر على بناء المجتمع ونظمه ويرتبط بظاهرة الانتخابات كظاهرة سياسية ما تدعو اليه الضرورة من توفر رأى عام واعى مستنير بأهداف المجتمع السياسية والاجتماعية ، ليس ذلك فحسب بل وقيم الأفراد والجماعات وتطلعاتهم لبناء مجتمع متقدم في الداخل والخارج . ان التوعية اللازمة لخلق رأى عام مستنير يحدد أبعاد ما تضعه السلطات التنفيذية من تشريعات اجتماعية واقتصادية وفضلا عن ذلك فان ما يوجد في المجتمع من منظمات سياسية واجتماعية ومدى اشتراك الأفراد والجماعات فيها كلها أمور ذات صبغة سياسية وتعطى انطباعات اجتماعية تحدد اتجاهات الأفراد وميولهم ومشاربهم ، بل أن هناك علاقات بين التنظيمات الحزبية على المستوى المحلى والمركزي وبين السياسة العامة للدولة ، وما يمكن أن تقدمه هذه الأحزاب من توعية أو تربية سياسية لأعضائها حتى يمكنهم أن يسايروا أحداث العصر سياسيا واجتماعيا (١) .

من كل ما تقدم يمكن القول أن النظم السياسية واشكالها وما تحتويه من تشريعات ، وما تؤدي اليه من وظائف ، كل هذا لايمكن بحال أن يتم الا

---

(١) Cecil S. Enden : The People and the constitution, second Edition, Oxford University Press, 1956 p. 12

(٢) د . مصطفى الخشاب : دراسة المجتمع الأنجلو المصرية ١٩٧٥

من خلال مجتمع ، انه لا يمكن القول بأن هناك نظاماً سياسية بدون مجتمع ، كما أن هذه النظم لا تتغير الا بفعل متغيرات اجتماعية لها وزنها وتأثيرها ، بل أن المشرع الذى يسن القوانين والتشريعات لا بد أن يأنس بجراسات علم الاجتماع فى هذا الصدد حتى يكون على دراية تامة بكافة الحقائق الاجتماعية (١) وأن المتتبع لتاريخ النظرية السياسية فى مصر يجد الارتباط واضحاً بين كافة المنسقات السياسية التى مرت بها البلاد وما ساء المجتمع المصرى من ظروف اجتماعية واقتصادية استطاعت أن تشكل النظام السياسى ، بل وتتطور به نحو مستقبل أفضل بعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ والتجارب العديدة نحو ارساء نظام سياسى ثابت مستقر يحقق أهدافاً المجتمع وتطلعات الفرد والجماعة .

---

(١) د . مصطفى الخشاب : دراسة المجتمع . الانجلو المصرية ١٩٧٥